هذه الصفحة تقدم إضاءة للقارىء العراقي من الصحافة العالمية ولاتعبر المقالات الواردة فيها بالضرورة عن رأي (المدى)

طـبق الاصل

من أعمال الرآحل مؤيد نعمه

المالكي بعد زيـــارة بـــوش

بقلم : توني كارون
ترجمة : فاروق السعد

ان الصيحات التي تطالب رئيس الوزراء العراقي باعلان عفو عام توضح السمة المميزة التي يمتلكها في موازنة اهدافه السياسية مع تلك التي للامريكان.

فربما ساعدت زيارة الرئيس بوش الخاطفة الى بغداد موقفه السياسي داخل الولايات المتحدة، و لكن نفس الشيء لا يمكن ان يقال بالنسبة الى "مضيفه" ، رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي.

فبالنسبة للقائد العراقي- الذي لم يعلم بوجود الرئيس بوش في بلاده الا قبل خمس دقائق من لقائهما- ربما كانت رحلة الرئيس المفاجئة تشكل عامل ازعاج اكثر من اي شيء آخر. وذلك لان جهود المالكي المنصبة على تحقيق الاجماع الوطني الذي يمكن ان يجعل العراقيين يلتفون من حوله تتطلب، من بين اشياء اخرى، ان ينأى بنفسه، في اعين العراقيين، عن الولايات المتحدة. و لكن الضجة التي اثيرت حول نية حكومته اعلان عفو عام عن المتمردين الذين قتلوا الامريكان تبين الحبل المشدود الذي يجب ان يسير عليه متنقلا بين أهدافه السياسية و مصالح الولايات المتحدة الامريكية- التي ما زال امنه يعتمد عليها. كانت التقارير قد ذكرت يوم الخميس ان المالكي يخطط لتقديم عفو للمتمردين، بضمنهم أولئك الذين قتلوا الامريكان- ما عدا أولئك الذين سفكوا الدم العراقي. ولكن في يوم الجمعة، طلب المالكي من مساعده الذي سرب المعلومات ان يستقيل. ومع ذلك، كما اشارت الواشنطن بوست، تمسك عدنان علي الكاظمي بروايته حول مسائل النظر باعلان عفو عام." لقد قال رئيس الوزراء بنفسه بانه مستعد لاعطاء عفو لما يسمى بالمقاومة، على شرط ان لا يكونوا متورطين في قتل العراقيين" كما قال الكاظمي الى الواشنطن بوست. كما ان المصادر الحكومية الاخرى، كما تذكرالصحيفة، لم تنف ذلك. ان مقاربة رئيس الوزراء يمكن فهمها، بغض النظر عن مدى الازعاج الذي يسببه في البيت الأبيض. فلغرض إيجاد أي فرصة لأقناع السنة في المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، يعلم المالكي بانه يجب ان يقدم للتمرد بديلاً سياسياً للعنف. وعليه، فان العفو ينبغي ان يطبق على الذين قاموا بمهاجمة القوات الامريكية، لان ما دون ذلك لن يكون له امل في تسريح المتمردين. ولكن الضجيج الذي اثير في الكونجرس حول فكرة نية الحكومة المدعومة من قبل الولايات المتحدة اعفاء الذين قتلوا اكثر من ٢٥٠٠ جندي امريكي يبين الحساسيات التي تواجه رئيس الوزراء المالكي: فهو بحاجة الى حلف سياسي جديد مع الوطنيين السنة الذين يشكلون الجزء الاكبر من التمرد- بشكل منفصل عن الاقلية المرتبطة بالقاعدة- في الوقت الذي يحافظ فيه على الحصول على دعم الاحزاب الشيعية المتشككة داخل تحالفه ذاته، وتجنب جعل الحياة صعبة على ادارة بوش. ان موت قائد القاعدة (ابو مصعب الزرقاوي) مؤخراً سيسمح لكل من الحكومة والجزء الأكبر من المتمردين بتبني خطاب جديد يمكن فيه ان يتم تحميل مسؤولية القتل الطائفي على عنصر اجنبي تمت تصفيته، وترك العراقيين يحلون خلافاتهم سياسيا و يقيمون اجماعا جديدا في الراي. في الحقيقة، ان تصفية الزرقاوي- و الزعم بان الولايات المتحدة و القوات العراقية قد تابعت تدمير خلايا القاعدة حول بغداد- قد تزامنت مع تحركات المالكي الرامية الى المصالحة مع السنة، التي شملت اطلاق سراح ٢٥٠٠ سجين مشتبه بمساعدته للمتمردين و تسمية جنرال سابق وزيرا للدفاع. وليس امرا مفاجئا، بان يؤدي ذلك الى اثارة الشكوك من ان البعض ممن في التمرد ربما كانوا يتعاونون بحذر في عملية تصفية عناصر القاعدة؛ فليس لدى المجموعتين الا القليل من القواسم السياسية المشتركة ما عدا العداء المشترك للولايات المتحدة، كما ان التوترات بين الاثنين كانت بينة. لقد شدد السفير الامريكي زلماي خليل زاد مرارا على اهمية جذب المجموعات المتمردة السنية الوطنية لغرض انجاز اجماع فعال في العراق. ان الجانب الاخر من المعادلة، كما اوضح خليلزاد ايضا، هو وجوب وضع المليشيات تحت سيطرة الحكومة. اشار المالكي الى خطط لتحقيق ذلك الهدف عن طريق دمج المليشيات في قوات الامن الوطنية. ولكن السنة، مسنودين من قبل الولايات المتحدة يصرون على ان المليشيات الموجودة يجب ان لا تتحول الى وحدات من قوات الامن العراقية- يجب ان يتم توزيع مقاتليها على قوات الامن الموجودة بالفعل. ان التركيز على المليشيات سيتصاعد الآن لأن قوات الحكومة، مدعومة من قبل القوات الأمريكية، تحاول فرض السيطرة الامنية على العاصمة- وهو الهدف الذي من المفترض ان يتطلب اخضاع كل من المتمردين و المليشيات. قد يكون المالكي راغبا في البحث عن عقد اتفاق سياسي مع الاحزاب التي تسيطر على تلك المليشيات قبل ارسال قوات الامن في اعقابها. وعلى العكس من ذلك، يمكنه ان يتوقع اندلاع اعمال عنف واسعة و حتى بروز ازمة سياسية- ان قاعدة رئيس الوزراء السياسية، بعد كل ذلك، هو تحالف تهيمن عليه احزاب تمتلك تلك المليشيات. ان لدى برنامج الوحدة الوطنية الذي يطبقه المالكي الكثير مما يجعل كلاً من الولايات المتحدة والأحزاب منزعجة، و ستكون مسالة ادارة العملية السياسية تحديا كبيرا. سيحتاج الى إقناع العراقيين، الذين يمتلك القلة منهم تصورا ايجابيا عن الولايات المتحدة، بانه لا يمتلك حماية من واشنطن. وسيكون بحاجة الى الاعتماد على القرار المتردد لادارة بوش من انه بغض النظر عن نفور الامريكان منه، فان برنامج الوحدة الوطنية يمثل اخر افضل امل للعراقيين.

عن : التايم

الجاسوس الذي قلب المسار الليبي يـعاد إلى طهران

بقلم : توبي هارندن
ترجمة :هاجر العاني

الجاسوس الأمريكي الذي أقنع ليبيا بالتخلي عن أسلحتها للدمار الشامل سيعود الى وكالة الاستخبارات الامريكية حيث سيقود حملة مغامرة لتجنيد المخبرين داخل ايران للمساعدة في المفاوضات المحتملة الانعقاد حول قدرة طهران النووية .

وقد أعاد جورج دبليو بوش ، ستيفن كابيس من منفاه الذي فرضه هو على نفسه في لندن ، وكابيس هو ضابط مارينز امريكي سابق استقال من الـ (سي . آي . أي) اثر صدام مع مدير الوكالة في حينها بورتر غوس.

وستكون ايران على رأس أجندة كابيس وقد قال عنه غاري بيرنتسين القائد الرئيسي لد (سي . آي . أي) خلال غزو افغانستان والذي عمل مع مستر كابيس في الشرق الاوسط " انه رجل غير عادي وقائد موهوب بين أفضل ضباط جيله " وأضاف " وهو يعرف الهدف ايران معرفة عميقة " . وعودة المستر كابيس (٤٥ عاماً) الى المركز الرئيسي لد (سي . آي . أي) في لانغلي بفرجينيا قد رفعت المعنويات المتضائلة لوكالة التجسس بصفته مدير محطة (سي . آي . أي)السابق في موسكو ، فقد تزعم مساعي ناجحة لاختراق شبكة عبد القدير خان العالم الباكستاني الذي أمد ايران وليبيا بالخبرة النووية.

وسيكون نائباً للجنرال مايكل هايدن الذي تولى الادارة من المستر غوس ووصف مدة تولي سلفه للمنصب بـ " درس تعليمي للهواة " ، والمستر كابيس هو أول رجل مباحث سري يرتقي الى هذا المستوى منذ أكثر من ٣٠ عاماً وعلى رأس اولويات الـ (سي . آي . أي) جمع معلومات استخباراتية من داخل ايران عن القدرات النووية لنظام الحكومة الدينية ونواياها وعن أماكن مواقع أسلحتها السرية ، ومعلومات كهذه تكون حاسمة في حالة عقد المحادثات المباشرة –أو في شن هجمات عسكرية اذا ما انهارت المفاوضات .

ويتحدث المستر كابيس اللغتين الفارسية والروسية كان مسؤولاً عن جمع المعلومات عن نظام آية الله الخميني واستخلاص المعلومات من المغتربين الايرانيين ، حينما أقام في فرانكفورت في أواخر الثمانينيات .

ومن المفهوم أن المستر كابيس قد أخبر أصدقاء له قبل أشهر بأنه ساند اتصالا مباشراً مع ايران حتى أنه يقترح مسألة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع البلد واعادة فتح السفارة الامريكية في طهران والتي أغلقت منذ عام ١٩٧٩ بسبب أزمة الرهائن .

وفي مطلع الشهر الجاري قامت ادارة بوش بتغيير كامل مفاجئ باقتراحها اجراء محادثات مباشرة بشأن المسألة النووية اذا ما أوقفت طهران تخصيب اليورانيوم ، وسيكون المستر كابيس مرشحاً مرجحاً لقيادة أية مفاوضات كهذه .

اما روبرت باير ، وهوعميل موجه سابق لد (سي . آي . أي) في الشرق الاوسط ، فقال " لدى الـ (سي . آي . أي) سجل فظيع لمسلكها في ايران ، ففي اواخر الثمانينيات فقدت الوكالة كل مصادرها البشرية المخبرين (بعد ان استولى الايرانيون على البريد)" ، وألقي القبض على (٣٠) مخبراً لد (سي . آي . أي) حينما اعترض الايرانيون سبيل اتصالات الـ (سي . آي . أي) وحلوا شفراتها وذلك في عام ١٩٨٩ ,

وفي تشرين الاول / ٢٠٠٣ قاد المستر كابيس فريقاً مؤلفاً من (١٥) امريكياً وبريطانياً الى ليبيا لإختبار عرض من قبل الرئيس معمر القذافي يقترح فيه رغبته بالتخلي عن أسلحته للدمار الشامل ، وقد ساعدت المعلومات التي جمعها المستر كابيس على اقناع الليبيين بأن الغرب كان لديه دليل واضح على الغرض العسكري من برنامجهم النووي .

أما المستر باير ، مؤلف كتاب (انسف الدار) وهي رواية عن احداث الحادي عشر من ايلول، فقد قال انه من الصعب تحقيق نتيجة مماثلة مع طهران فيما كان لدى امريكا قدرة ضئيلة لجمع المعلومات الاستخباراتية في ايران وأضاف قائلاً " يجب أن نفتح قناة تفاوضية مع ايران اذا لم يكن هناك شئ آخر يكتشف ما يفكرون فيه ".

بيد أن المستر بيرنتسين قال انه يعتقد ان نجاح المفاوضات امر بعيد الاحتمال وانه كان يجب القيام بعمل عسكري ضد المواقع النووية الإيرانية .

عن :التلغراف

انبعاث الطالبان في أفغانستان: أوقات مثيرة للقلق بالنسبة للقوات الغربية

ترجمة : المدى

لم يظهر الطالبان على امتداد االشريط الواسع من الاراضي الجنوبية والجنوبية الشرقية من افغانستان ابدا بشكل اقوى مما هم عليه الان منذ ان ازيحوا عن السلطة بواسطة التحالف المدعوم من امريكا في تشرين الثاني من عام ٢٠٠١ كما ان حكومة الرئيس حامد كارزاي لم تبد ابدا اكثر ضعفا، حيث انها لا تسيطر الا على المدن والطرق الرئيسة خلال ساعات النهار. ان الطالبان ليسوا في وضع يمكنهم من ازاحة الحكومة وكسب الحرب؛ لان القوات الغربية باقية. ففي شباط الماضي، قال الجنرال ميخائيل مابليس، مدير وكالة الاستخبرات الأمريكية، بان انبعاث الطالبان في حالة تنام، وبأنهم باتوا يشكلون تهديدا لسلطة أفغانستان المركزية اكبر من اي مرحلة منذ الانتصار الامريكي. يساهم في القلق العميق حول الأمن وجود مافيا الإجرام الممولة من قبل مليارات الدولارات المستحصلة من تجارة المخدرات، التي اصبحت انشطتها اكثر سهولة بسبب الفساد المستشري. ان حقيقة كون بارونات المخدرات في الكثير من الحالات هم من كبار المسؤولين تؤدي إلى تشويه سمعة الحكومة وداعميها الدوليين. " ان جميع وعود حكومة كارزاي والأجانب هي هراء" كما يقول لال حواس، ٣٦ عاما، وهو صيدلاني في مدينة كيريش، في هيلماند، وهي واحدة من اكثر مقاطعات افغانستان الجنوبية بؤسا." في عهد الطالبان كان السارق الذي يقبض عليه يساق للاعدام خلال اسبوع في المدينة، اما الآن إذا ما اعتقل اللص، فانه يقوم بدفع الرشوة او يكون لديه ابن عم في الشرطة فيطلق سراحه". ويقول صاحب متجر اخر في كيريشك، الذي مثل العديدين في سوق المدينة، بانه يدعم الطالبان، اسال كيف يمكن ان يتحسن اي شيء" في الوقت الذي يدعم فيه لوردات الحرب والمسلحون من قبل الاجانب". في الفترة الاخيرة، كانت البلدان الغربية التي تعهدت بانقاذ افغانستان من المزيد من التدهور تشمر عن سواعدها من اجل بداية جديدة في الجنوب تحت اشراف الناتو، الذي سيتسلم في الشهر القادم المسؤولية في أربعة مقاطعات جنوبية. فقد قال القائد العام للناتو في أوربا، الجنرال جيمس جونس، بان هذه المهمة تعد الاهم التي يتعهد بها الحلف. والبعض يراها بأنها المهمة التي اما انها ستشق الطريق لدور جديد لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بالنسبة للمنظمة او، في حالة تعثر الحلف، انها ستبين خللاً في الهدف. لذلك فان افغانستان برمتها عبارة عن عملية تجريب. فطبقا للخطة الجديدة، سيكون هيكل القيادة لجميع القوات الاجنبية في افغانستان، بضمنها الأمريكية، موحدا، من المحتمل في بداية العام القادم، تحت قيادة مقر الناتو في كابل. ستكون عملية توحيد القيادة امرا مرحبا به. ففي الوقت الراهن، يوجد هنالك قوتان غربيتان: قوة الاسناد الامني الدولية، بقيادة الناتو، والتحالف الذي تقوده امريكا، الذي ينحصر عمله بصورة رئيسة في العمليات الهجومية في الجنوب و الجنوب الشرقي. ولكن حتما عندما تكونان تحت قيادة واحدة، فان المكونات المختلفة سيكون لها قوانين اشتباك مختلفة وأهداف عملياتية مختلفة. سيبقى الامريكان يطاردون الطالبان والقاعدة، في حين سيركز البريطانيون، وهم الجزء الاكبر من قوة الجنوب الجديدة، على مساعدة القوات الافغانية في توفير الامن و التطورات البعيدة المدى. هنالك مشكلة اخرى مستديمة يعاني منها الافغان: لا يوجد ما يكفي من الجنود على الارض. ففي الخريف، يخطط الامريكان لسحب ٣٠٠٠ جندي. ومن المقرر ان تحل محلهم أعداد كبيرة من البلدان الغربية، بضمنها كندا، استراليا، بريطانيا، رومانيا والدنمارك. ولكن القوات البريطانية في مقاطعة هيلماند ستبقى صغيرة. فهي تتشكل من ٨٠٠ من المشاة المقاتلين ينتشرون على مساحة ٤٠٠ كم مربع، وهي اقل بفوج مما كان يعتقد بانه الحد الادنى المطلوب. يقول القادة البريطانيون بان لديهم ما يكفي من الرجال لاحداث التغيير، اضافة الى القوات الساندة، رجال المدفعية، وحتى الطباخين والكتبة، الذين يمكن زجهم ليلعبوا دور المشاة في حالة الحاجة. ولكن ذلك يبدو بعيدا عن الوضع المثالي. يؤكد الجنرال ديفيد ريتشارد، (بريطاني) القائد العام لقوة الناتو، على ان اعداد القوات المقاتلة في الجنوب ستكون في النهاية اكثر من الضعف. ولكن حتى عندها، فان المجموع المخطط له البالغ ١٢ سرية او ما يقارب ٢٤٠٠ جندي مقاتل يبدو صغيرا اذا اخذنا بنظر الاعتبار المساحة الواسعة التي يجب ان تغطيها. وبالرغم من الزيادة الكبيرة في الاعداد الا ان القوة لا تحصل على طائرات هليكوبتر اضافية للنقل، وهو ما سيجبرها على استخدام الطرق الخطرة وبشكل حتمي، تعريضها الى العبوات الناسفة والكمائن. تتمثل خطة الناتو في فرض السيطرة على الاقليم و التمسك به طالما تطلب الامر لغرض اشباع المنطقة عن طريق اعادة اعمار المشاريع "ذات المردود السريع"، بناء وتسليم قوات الأمن الأفغانية المحلية، و كسب ثقة المواطنين. ولكن من غير المحتمل ان يتعاون الاشخاص المحليون مع الاجانب الا ان يتأكدوا بانهم لن يتم التخلي عنهم لانتقام الطالبان. وان كسب ثقتهم و اعداد قوات افغانية يعتمد عليها قد يتطلب سنوات، اذا تم التخلص من الشرطة المرتشية. ان الجيش الافغاني الوطني هو بصورة عامة يمثل مطمحا افضل، ولكنه يجابه مشاكل في المعنويات. فقد قام واحد من كل اربعة رجال من اول وحدة ارسلت الى هيلماند لاعطاء العملية البريطانية وجها افغانيا" بالهرب وهم في الطريق الى هناك. ومع ذلك، هنالك بعض الدلائل التي تشير الى ان الحكومة المحلية تتحسن. فقائد القوات في الجنوب، جنرال كندي، ديفيد فراسير، مثير للاشمئزاز في مدحه لجهود عدة محافظين جدد. فمن الواضح بانهم اكثر نزاهة ممن سبقوهم. وفي زابل، يلاقي المحافظ ديلبار ارمان ترحيبا خاصا لتحديه ضغوط الطالبان و طرده العديد من المسؤولين الفاسدين. وعلى امتداد البلاد، يوضع رؤساء الشرطة في المقاطعات والأقاليم تحت التجربة. من المتوقع ان يحصل العديد من الاشخاص المشكوك فيهم على أوامر بالطرد. ولكن العثور على ما يكفي من البدائل النزيهة للقيام باعمال خطرة وقليلة المردود سيكون أمرا صعب المنال.

عن :الايكونومست